

إلى السيد وزير العدل

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

تنزيل مهام المساعدة الاجتماعية بالمحاكم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير،

تحية تقدير واحترام،

وبعد، بداية، نحبي الجهود التي تبذلها وزارة العدل للنهوض بوظيفة المساعدة الاجتماعية بالمحاكم، وتنظيمها لسلسلة من المباريات لتوظيف متخصصين في هذا المجال، وتكوينهم تكويناً خاصاً قصد الاضطلاع بأدوار محددة لهم، وهو ما أثمر نتائج ملحوظة. غير أن واقع الحال الذي يشتغل فيه الكثير من المساعدات والمساعدين الاجتماعيين، وتعيينهم للقيام بوظائف غير تلك التي وظفوا لأجلها، بدعوى الخصاص أو عدم اضطلاع المساعد الاجتماعي بمهام المساعدة الاجتماعية، والتي لا يتم تكليفهم بها من قبل المسؤولين الإداريين أو القضائيين، يشير إلى انتكاسة هذه المهنة، ويضرب بجهود وزارتك عرض الحائط. وقد توصلنا في هذا الصدد بحالة تتعلق بالسيد "عثمان ماندويش" (رقم تأجير 1814517) الذي تم تعيينه كمساعد اجتماعي بالمحكمة الابتدائية بزاكورة بعد نجاحه في مباراة المساعدات الاجتماعيين سنة 2019، ليفاجأ بتكليفه مؤخراً بالقيام بمهام معينة بكتابة ضبط هذه المحكمة، وهي مهام لا تدخل، كما تعلمون، في صميم تخصصه. وقياساً على هذه الحالة وحالات أخرى في محاكم أخرى بالمملكة، فإنني أرجو منكم التدخل العاجل لمعالجة التضارب القائم حالياً بين الغاية من توظيف المساعدات الاجتماعيين بالمحاكم وواقع حالهم، واتخاذ التدابير اللازمة لتمكينهم من الاضطلاع بالمهام التي تم تعيينهم لأجلها، وتعريف المسؤولين الإداريين والقضائيين بالجهود التي تقوم به الوزارة في هذا الباب، وبالمقابل، حماية المساعدات والمساعدين الاجتماعيين مما قد يتعرضون له من شطط وتعسف في إسناد المهام. وتبعاً لذلك، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير المستعجلة التي ستقومون بها من أجل ذلك؟

وتقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

